

الشروط والاحكام لأجهزة نقاط البيع



1. استخدام علامات الشبكة السعودية للمدفوعات:

- يمنح بنك التاجر - بموجب هذه الاتفاقية- التاجر ترخيصاً غير حصري وغير قابل للتنازل عنه لاستخدام علامة الشبكة السعودية للمدفوعات أو أي علامات تجارية أخرى قد يختارها البنك المركزي السعودي من وقت لآخر في المعاملات ذات العلاقة بخدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات، والتي ينفذها التاجر وفقاً لشروط بنك التاجر في هذه الخصوص. وبموجب ذلك، يتعهد التاجر بعدم الاحتجاج أو المطالبة بحق امتلاكه لعلامة الشبكة السعودية للمدفوعات، أو أن ينزاع ويعترض في ملكية وصالحية علامة الشبكة السعودية للمدفوعات.
- من المتفق عليه أن علامة الشبكة السعودية للمدفوعات أو أي علامات تجارية أخرى قد يختارها البنك المركزي السعودي من وقت لآخر هي ملك حصري للشبكة السعودية للمدفوعات، وأن على التاجر الامتناع عن أي استعمال للعلامة في غير ما هو مصرح به.

1. تركيب وصيانة أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات:

- يقوم بنك التاجر بتركيب أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات في فرع التاجر وفقاً لشروط وأحكام هذه الاتفاقية أو أي شروط وأحكام تضاف إليها أو تكملها، وذلك بحسب ما يتم إخطاله عليها من تعديلات من وقت لآخر، وفقاً لأي لوائح تتضمنها أدلة التشغيل من وقت لآخر.
- دون الإخلال بالمادة 3 (د) والمادة 19 (ج)، يتحمل بنك التاجر جميع نفقات وتكاليف توفير وتركيب وصيانة أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات وتوفير لوازم الأجهزة.
- بموجب هذه الاتفاقية، يخول التاجر بنك التاجر بالتعاقد وتأمين أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات ومشاركة بيانات التاجر للتواصل والتأكد من تركيبها في فرع التاجر أو في الموقع المتفق عليه بين التاجر وبنك التاجر، وذلك إما من قبل بنك التاجر أو من قبل طرف آخر يعينه بنك التاجر. كما يضمن التاجر دون غيره الحق التام في تركيب وتوصيل أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات في فرع/فروع التاجر؛ بحيث لا يكون لأي بنك آخر سلطة تركيب أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات في مثل هذه الفروع أو المواقع.
- يتحمل التاجر على نفقته الخاصة وقبل الموعد المتفق عليه لتركيب أجهزة نقاط البيع، مصاريف توفير وتجهيز نقاط التيار الكهربائي، ونقاط خطوط الاتصالات، وشرائح البيانات الخاصة بنقاط البيع، والمساحة اللازمة لجهاز نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات (بما في ذلك الشعار الصوري والشعار النصي والعلامة والإعلان المكتوب في المكان المتفق عليه وبالصيغة المتفق عليها) في الموقع أو المواقع المتفق عليها في فرع التاجر)، على أن يتم تلبية أي متطلبات أخرى للبنية التحتية (مثال: وسائل الاتصالات) من خلال اتفاقية مشتركة بين بنك التاجر و/أو أي من وكلائه المعتمدين.

2. ملكية أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات:

- يتعهد التاجر باستخدام أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات والتي يوفرها بنك التاجر لتنفيذ عمليات نقاط البيع داخل الشبكة السعودية للمدفوعات، كما يتعهد التاجر بالتعهدات التالية:
- أ. بعدم عرض أو تسويق أي وسائل إعلانية تحمل شعار بنك التاجر قبل الرجوع للبنك. وفي حالة حدوث ذلك، على التاجر تحمل كافة العقوبات التي يفرضها البنك جراء هذا التصرف.
- ب. بالمحافظة على أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات واتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة لمنع أي مساس بأجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات، كما يتعهد بعدم العبث أو السماح لأخرين بالعبث بهذه الأجهزة بأي شكل. ولا يجوز للتاجر التخلي عن حيازة وحماية أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات بما في ذلك أي شعار أو مواد تسويقية أو دعائية، إلا وفقاً لأحكام وشروط هذه الاتفاقية، أو بموجب تحويل رسمي من بنك التاجر بذلك.
- ج. بعدم بيع أو التنازل عن أو رهن، أو التخليص من، أو التسبب بأي مديونية أو حجز بأي طريقة لأجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات والمقدمة من بنك التاجر وفي حالة حدوث أي مما ذكر، يعتبر التاجر مخللاً بشروط وأحكام هذه الاتفاقية ويتحمل التاجر المسؤولية المدنية والجنائية حيال ذلك، ويحق لبنك التاجر تحميل قيمة الجهاز/الأجهزة على التاجر وفرض التعويض أو الغرامة المناسبة عليه جراء هذا التصرف.
- د. بحذف أو مسح جميع البرمجيات والرموز ومفاتيح البرمجة الخاصة بأنظمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات والتي تم تهيئتها من طرف بنك التاجر عند الغاء هذه الاتفاقية.
- هـ. بمنح أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات بواسطة بنك التاجر وفقاً للشروط والأحكام المذكورة في هذه الاتفاقية وبالالتزام بما يرد في قواعد الشبكة السعودية للمدفوعات.

3. التزامات عامة على التاجر:

يلتزم التاجر بالتالي:

- عدم تصوير البطاقات الائتمانية أو نسخها أو تسجيل المعلومات السرية فيها.
- تقديم بضائع و/أو خدمات التاجر إلى حامل البطاقة وذلك بأسعار البيع نقداً الخاصة بالتاجر مع منح أي خصومات مطبقة من قبل التاجر، ودون فرض أي زيادة على أسعار البيع نقداً أو تقاضي أي عمولة أو تأمين من حامل البطاقة بخصوص هذه العملية.
- عدم استخدام أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات في أي أعمال أخرى، واستخدامها فقط للعمليات المباشرة التي تخص فرع التاجر ورقم سجله التجاري كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية.
- التأكد من أن اسم التاجر أو علامته المسجلة أو موقع فروعه مطبوع بوضوح على إيصال نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات وبصورة صحيحة.
- عدم فرض أي حد أدنى أو أعلى لقيمة عمليات نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات على حامل البطاقة الذي يرغب باستخدام خدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات.
- التأكد من أن الأجهزة والوسائل الخاصة بخدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات المقدمة من بنك التاجر أو المعتمدة منه ستستخدم فقط من قبل التاجر وفقاً للوائح وقواعد الشبكة السعودية للمدفوعات أو أي اتفاقية تعامل ببطاقات دفع أخرى.
- التأكد من استخدام أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات بكل دقة ومهارة وعناية وللغرض الذي وضعت من أجله. وفي حالة الأجهزة اللاسلكية لنقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات، فيجب التأكد من شحنها ووضعها في مكان آمن.
- تولي مسؤولية مراقبة واستخدام بطاقة/بطاقات التاجر الإشرافية وعن الرقم السري/الأرقام السرية وضمن تعويض بنك التاجر والموافقة على حمايته وإبقائه بعيداً عن أي ضرر مباشر أو غير مباشر، أو خسارة أو مطالبات أو أي تكاليف أو نفقات يتحملها بنك التاجر نتيجة استخدام بطاقة/بطاقات التاجر الإشرافية أو رقمه/أرقامه السرية.
- تحمل المسؤولية عن ضمان استخدام بطاقات الشبكة السعودية للمدفوعات و/أو البطاقات الائتمانية وأي بطاقات دفع أخرى لاداء معاملات خدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات فقط.
- عدم تقديم أي ضمان أو تحميل بنك التاجر أي مسؤولية من أي نوع فيما يتعلق بالسلع و/أو الخدمات المقدمة من قبل التاجر على الإطلاق.

- ك. عدم إجراء أي تغيير أو تعديلات على أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات، أو وضع أو تثبيت أي ملحقات أو معدات أو أجهزة ملحقه بها، ما لم يتفق على خلاف ذلك خطياً مع بنك التاجر.
- ل. استخدام أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات المقدمة فقط، وعدم استخدام أي جهاز آخر لقراءة بطاقات الدفع الأخرى.
- م. عدم تحميل حامل البطاقة (سواء كانت بطاقات الشبكة السعودية للمدفوعات و/أو البطاقات الائتمانية وأي بطاقات دفع أخرى) أي جزء من الرسوم التي قد يكون التاجر مسؤولاً عن دفعها بموجب هذه الاتفاقية، سواء بزيادة الأسعار أو فرض رسوم يفرضها بنك التاجر على التاجر أو غير ذلك، أو دفع أي تكلفة تمويل مطلوبة تتعلق بالبطاقات المستخدمة عبر أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات.
- ن. التأكد من أن أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات يتم تشغيلها فقط من قبل موظفي التاجر المصرح لهم والمديرين على ذلك. وفي حالة عدم إجراء أي عمليات على جهاز/أجهزة نقاط البيع لفترة شهر، يحق للبنك سحب الجهاز دون إشعار مسبق ودون حق الاعتراض.
- س. التأكد من أن كلمة المرور الخاصة بجهاز نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات (على سبيل المثال، عندما تستخدم في استرجاع المبالغ عبر خدمة نقاط البيع) تقتصر فقط على كبار الموظفين المؤهلين تأهيلاً مناسباً؛ حيث أن أي إساءة لاستخدام كلمة المرور من طرف التاجر، يمكن أن تلحق ببنك التاجر الخسائر والرسوم والتكاليف والأضرار التي يعاني منها بنك التاجر جراء فشل التاجر في الالتزام بضوابط كلمة السر. ويترتب على ذلك، تحمل التاجر كافة الأضرار والتعويضات والخسائر وجميع التبعات.
- ع. ضمان مراقبة موظفي التاجر أثناء أداء معاملات خدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات في جميع الأوقات، والتأكد من اتباعهم للإجراءات الواردة في كتيبات التشغيل.
- ف. الاتفاق على أن التاجر سيكون دائماً مسؤول عن تصرفات موظفيه فيما يتعلق بأداء معاملات خدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات.
- ص. تعويض بنك التاجر عن أي مسؤولية ناجمة عن أي خلاف مع حامل البطاقة فيما يتعلق بالسلع و/أو الخدمات التي تم شراؤها عن طريق معاملات خدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات التي تمت ببطاقة الدفع.
- ق. التأكد من إتمام عملية الموازنة لأجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات بصورة يومية والتمسك بقواعد الموازنة على النحو المنصوص عليه من قبل بنك التاجر. ويجب على التاجر إبلاغ البنك فور تأكده (أو في بداية يوم العمل التالي) من عدم قدرته على أداء عملية الموازنة وإيضاح السبب. في حال عدم قيام التاجر بعملية الموازنة اليومية، يتم ضمان تعويض بنك التاجر عن وضد جميع الإجراءات، والمطالبات والخسائر والرسوم والتكاليف والأضرار التي قد يتعرض لها بنك التاجر أو يتكبدها نتيجة عدم قيام التاجر بتسوية إيصالات المعاملات/البنك المعنى في وقتها.
- ر. عدم تحريف سمات و/أو أسس تشغيل أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات. وفي حال عطل أي من هذه الأجهزة أو إبلاغ التاجر بعطل الجهاز أو ظهور علامة تشير إلى (نقد فقط)، فإنه يجب الحصول على إذن من بنك التاجر مقدماً للتصرف، وعدم إبلاغ البنك المركزي السعودي أو مزود الاتصالات.
- ش. عدم استخدام أي عملية من عمليات خدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات بغرض الحصول على أو توفير نقد مقدّم، ما لم يأن بنك التاجر بذلك والعملية مقبولة كعملية شراء مع الحصول على النقد (Purchase with Cashback) وأي عمل من هذا القبيل سيكون سبباً لإنهاء فوري للاتفاقية (انظر القسم 35 أدناه).
- ت. المسؤولية عن التخزين الآمن لجميع إيصالات عمليات خدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات (درجة الحرارة لا تتجاوز 25 درجة مئوية، والاحتفاظ بنسبة رطوبة أقل من 20%) لمدة سنتين من تاريخ إتمام العملية، وإمداد بنك التاجر بالوثائق المطلوبة (في شكل مقروء) في حال الطلب خلال هذه الفترة، وبما لا يتجاوز (خمسة) أيام عمل بعد استلام مثل هذا الطلب، وإلا فإنه يتم خصم مبلغ العملية التي تتم وفقاً لخدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات من التاجر، ويكون لبنك التاجر الحق في السحب من حساب أو حسابات التاجر لكامل مبلغ العملية بهذا الشأن. كما يقر التاجر بأن إيصالات العملية الشرائية هو ما يصدر من الجهاز دون أي تدخل بشري وفي حال ظهور خلاف ذلك فإن البنك لا يقبل هذا الإيصال كمستند لإيداع المبلغ في حساب التاجر.
- ث. في حال انقضاء مدة ثلاثة أشهر من مدة طلب استرجاع الأجهزة من قبل البنك فلا يحق للتاجر المطالبة باسترجاع قيمة الأجهزة المدفوعة بعد ذلك وللبنك الحق في الاحتفاظ بالمبلغ.
- خ. المصادقة على عدم الدخول في أي اتفاقات تجارية أخرى داخل الشبكة السعودية للمدفوعات فيما يخص فروع التاجر المذكورة في هذه الاتفاقية.
- ذ. ضمان إبقاء بنك التاجر على علم بأي تغييرات (أرقام الهاتف والبريد الإلكتروني والفاكس، والأشخاص في موقع المسؤولية، إلخ) وفقاً للعمليات اليومية داخل خدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات وفي أماكن عملهم.
- ض. السماح لبنك التاجر بإجراء تغييرات على الحد الأعلى لقيمة عمليات الشراء ووضع سقف لقيمة الحد، وفقاً لما تمليه القواعد المتفق عليها.
- ظ. معرفة أن تفعيل خاصية استرداد قيمة السلعة أو جزء منها والمنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع "مدي" تتطلب موافقة مسبقة من البنك المستضيف - للخدمة. وأن البنك لديه الحق في تعليق هذه الخاصية في أي وقت.
- غ. بالإضافة إلى ذلك، خاصية الاسترداد يجب أن تستخدم وفقاً للتعليمات المقدمة من البنك، وأن التاجر على علم بالمخاطر المرتبطة باستخدام خاصية الاسترداد (إذا كانت مغلقة).
- أ. في حالة وجود مطالبات أو فروقات مالية، يلتزم التاجر بفتح بلاغ، وذلك عن طريق الاتصال على الرقم 920000856 والاحتفاظ برقم البلاغ لمراجعة حالة الطلب.
- بب. الالتزام بكافة شروط وأحكام الخاصة ببطاقات الدفع العالمية والمبين في الملحق رقم (2) [ملحق ببطاقات الدفع العالمية].
4. مسؤوليات ومهام فريق مبيعات التاجر لتشغيل نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات:
- أ. ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك؛ فإنه يسمح للتاجر فقط باستخدام الأجهزة والأدوات الملحقة بها والمقدمة من قبل بنك التاجر.
- ب. للتاجر فقط أن يقبل أو يسمح بتمرير/قراءة البطاقات الآتية:
1. حقيقية وغير مزيفة ومعتمدة ومصادق عليها بالتوقيع وموثقة وسارية الصلاحية.
 2. مصدرة من البنك المصدر وفي شكلها الأصلي.
 3. إبرازها بواسطة حامل البطاقة المخول له باستخدامها. وفي حالة كان للتاجر شك في هوية حامل البطاقة، فإنه يمكن التحقق منها بواسطة المصدر الحكومي الأصلي للهويات الوطنية (على سبيل المثال، طلب الهوية الوطنية أو الإقامة أو جواز السفر، أو أي وسيلة إثبات شخصية من حامل البطاقة)، ومقارنة الاسم الأصلي مع الاسم المطبوع على بطاقة البنك البلاستيكية.
 4. عندما يطلب الجهاز إدخال الرقم السري، فإنه يجب على حامل البطاقة التحقق من العملية بإدخال الرقم السري عن طريق جهاز نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات أو من خلال لوحة إدخال الرقم السري.
 5. إذا طلب جهاز نقاط البيع توقيفاً، فيجب على حامل البطاقة تأكيد العملية بتوقيع اسمه على الإيصال، ويجب على التاجر عندئذ التحقق من أن ذلك التوقيع يطابق التوقيع الموجود على ظهر البطاقة.
 6. للتاجر فقط وبتصريح من بنك التاجر، تقديم خدمة السحب النقدي عن طريق عملية الشراء ومن خلال بنك التاجر، ويجب على التاجر أن يتقيد بالقواعد التالية عند تنفيذ عملية شراء مع السحب النقدي:

- طلب التاجر تفعيل الخدمة من البنك الخاص بالتاجر .
- إبراز العميل لبطاقة دفع تابعة للشبكة السعودية للمدفوعات.
- يجب أن يكون طلب سحب النقد ملازمًا أو مرفقًا به أمر شراء .
- قيمة السحب النقدي يجب ألا تتجاوز الحد الأعلى للسحب النقدي اليومي بالريال السعودي والمتفق عليه بين التاجر وبنك التاجر ، والبالغه 400 ريال.
- قيمة السحب النقدي لا تقل عن الحد الأدنى للسحب النقدي اليومي والمتفق عليه بين التاجر وبنك التاجر: 1 ريال سعودي.
- جميع قيم السحب النقدي الموضحة أعلاه (متاحة حصريًا فقط لحاملي بطاقات الدفع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات) وتعتمد على ظروف وتغيرات السوق وقد يطرأ عليها التغيير حسب ما تحدده الشبكة السعودية للمدفوعات.
- 7. يجب أن يتأكد التاجر من مصادقة حامل البطاقة على إيصال العملية وقيمة المبلغ لأي عملية سحب نقدي بالتوقيع على كلا النسختين لإيصال العملية، ولا يتحمل بنك التاجر أي خسائر أو تبعات مالية قد تنتج بسبب عدم توقيع حامل البطاقة على نسختي الإيصال في حالة السحب النقدي عن طريق عملية الشراء؛ حيث تقع المسؤولية كاملة على التاجر كما تم ذكره في هذه المادة.
- 8. يتم فقط في حالة تصريح بنك التاجر للتاجر بتقديم العمليات غير المباشرة، التقييد بقواعد تنظيم مثل هذه العمليات، وهي:
 - إبراز العميل لبطاقة دفع تابعة للشبكة السعودية للمدفوعات والرقم السري.
 - ألا تتجاوز عملية الشراء الحد المسموح به والمصرح به من قبل الطرفين: بنك التاجر والبنك المصدر للبطاقة.
- 9. على الرغم من إتاحة القيام بعمليات غير مباشرة، إلا أنه على التاجر أن يتأكد من اتباع جميع الخطوات الضرورية للتأكد من تفعيل جهاز نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات فنيًا بجميع وسائل الاتصال الضرورية حتى يدعم ذلك بإجراء عمليات الاتصال المباشر.
- 10. يجب على التاجر التأكد بعد تنفيذ أي عملية من أنه قد تمت المصادقة عليها مباشرة وعلى النحو المطلوب بواسطة حامل البطاقة وتم إقراره بتحمل كامل مسؤوليته عن تنفيذ تلك العملية.
- 11. يتعهد التاجر بالقيام بتقسيم قيمة العملية إلى أكثر من عملية تحت أي ظرف على الإطلاق، فعلى سبيل المثال أن ينفذ عمليتين بقيمة 500 ريال لبضائع مبلغها الإجمالي 1000 ريال باستخدام نفس بطاقة الدفع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات أو أي بطاقات دفع أخرى؛ بحيث يعتبر هذا التصرف محظورًا تمامًا، ويحق للبنك في هذه الحالة إيقاف الجهاز وإلغاء الاتفاقية.
- 12. لا يحق للتاجر إجراء عمليات مكررة بريال أو أكثر أو أقل ببطاقة الشبكة السعودية أو بطاقة الائتمان الخاصة به بغرض تحقيق عدد عمليات أو مبالغ عمليات لتجنب دفع الرسوم المقررة عليه. ويحق للبنك إيقاف الجهاز وإلغاء الاتفاقية مع الاحتفاظ بالحق في خصم الرسوم المقررة من حساب التاجر
- 13. يجب على التاجر الذي يقدم خدمة نقد كجزء من معاملة "الشراء الأصلي" عدم استرداد جزء المبلغ من المعاملة الأصلية.

5. الرسوم:

- أ. يلتزم التاجر بدفع رسوم خدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات المطبقة وفقًا لتكلفة خدمات التاجر والمحددة في المادة 27 أدناه يحددها بنك التاجر ويشرف عليها البنك المركزي السعودي.
- ب. يجب ألا يتحمل بنك التاجر أي تكاليف متعلقة بعمليات السحب النقدي المرفقة بواسطة عمليات الشراء.
- ج. خصم تكلفة خدمات التاجر من حساب أو حسابات التاجر كقيمة إجمالية لكل حزمة من عمليات التسوية، وليس للعمليات الفردية.
- د. يقدم بنك التاجر كشف حساب للتاجر بشكل تفصيلي، وذلك عن عمليات خدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات، مع توضيح الرسوم التي تم خصمها مقابل هذه العمليات.
- هـ. يجوز لبنك التاجر أن يعدل جدول الرسوم من وقت لآخر، مع التزام البنك بإشعار التاجر بأي وسيلة كانت بالرسوم الجديدة والتاريخ الذي ستطبق فيه (ويشعار إليه بتاريخ سريان المفعول) وذلك قبل ثلاثين (30) يومًا من تاريخ سريان مفعولها، ثم يقوم التاجر بإشعار البنك خطيًا بقبوله أو عدم قبول الرسوم الجديدة. وإذا لم يتسلم البنك موافقة خطية من التاجر على الرسوم الجديدة خلال (30) يومًا، فإن ذلك سيعتبر موافقة من التاجر على الرسوم، وحينها سيعتبر ملزمًا بدفعها اعتبارًا من تاريخ سريان مفعولها. وفي حال قيام التاجر بإخطار البنك خطيًا خلال ثلاثين (30) يومًا من تاريخ إخطار البنك للتاجر بتغيير الرسوم بأنه غير موافق على الرسوم الجديدة؛ فحينئذ سوف تعتبر هذه الاتفاقية لاغية اعتبارًا من تاريخ سريان مفعول الرسوم الجديدة، بشرط عدم المساس بالحقوق أو الالتزامات السابقة لطرفيها.
- و. في حال إلغاء التاجر جهاز/أجهزة نقاط البيع قبل إكمال سنة من تاريخ التركيب، سيتم خصم مبلغ 1,725.00 ريال سعودي للجهاز شامل ضريبة القيمة المضافة من حساب التاجر أو أي حساب اخر مرتبط للتاجر..
- ز. في حال عدم سداد الرسوم المستحقة من قبل التاجر أو كان حساب التاجر لا يوجد به رصيد كافي لتحويل الرسوم المستحقة أو لأي سبب أخر لم يتمكن منه البنك من تحصيل الرسوم المستحقة أو خصمها من حساب التاجر، (بخوّل) التاجر لبنك التاجر ويوافق على: -
 1. قيام بنك التاجر بخصم هذه الرسوم المستحقة من أي حساب أخر للتاجر دون الحاجة إلى إشعار مسبق للتاجر أو الحصول على موافقته المسبقة.
 2. دون الأخلال بالفقرة السابقة، بالخصم على أي رصيد دائن في حساب التاجر حتى استيفاء جميع المستحقات والمتأخرات.
 3. في حال عدم الوفاء بسداد رسوم ومستحقات أجهزة نقاط البيع لأكثر من ثلاثة (3) أشهر متتالية بدون عذر قانوني أو نظامي كأحد حالات القوة القاهرة أو غيره يقر العميل عند توقيع الاتفاقية بأحقية البنك بالإفصاح عن معلومات طالب أجهزة نقاط البيع المقدمة ومناقشتها ومراجعتها مع الشركات الائتمانية مثل شركة السعودية للمعلومات الائتمانية سمه (SIMAH) أو لدى أية جهة أخرى مصرح لها من قبل البنك المركزي السعودي (ساما).
 4. في حالة فقدان/ تلف/ عدم إعادة الجهاز إلى البنك عند إنهاء العقد من قبل أي من الطرفين، يُخوّل التاجر البنك بخصم مبلغ 1,725.00 ريال سعودي شامل ضريبة القيمة المضافة من حساب التاجر أو أي حساب اخر مرتبط للتاجر.

6. بطاقات الدفع الحاملة لشعار الشبكة السعودية للمدفوعات أو العمليات المعتمدة على أرقام التعريف الشخصية: إذا كان لدى حامل البطاقة شريحة أو بطاقة ذات شريط مغنط برقم سري ويمكن استخدامها عبر أجهزة يقدمها بنك التاجر، فإن شروط وأحكام هذه الاتفاقية يتم تطبيقها عند استخدام مثل هذا النوع من البطاقات.

7. النزاعات والدعوى:

- 1- يتعهد التاجر بحل جميع الشكاوى المقدمة من قبل حامل البطاقة فيما يتعلق بالسلع و/أو الخدمات المقدمة باستخدام بطاقة الدفع التي تعمل وفقاً لنظام خدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات كما لو كان قد تم بيع مثل هذه السلع و/أو الخدمات نقداً من قبل التاجر.
- 2- يوافق طرفاً هذه الاتفاقية على أنه في حال نشوب أي نزاع أو دعوى تتعلق بأي عملية أو عمليات تتم بواسطة خدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات، فإن السجلات والمستندات المتوفرة (إلكترونية و/أو غيرها) لدى التاجر وبنك التاجر ستستخدم كمرجع لبحث النزاع أو الدعوى.
- 3- يتعهد التاجر بموجب هذه الاتفاقية بأن يسمح لبنك التاجر بالإفصاح عن و/أو تقديم جميع التفاصيل المتعلقة بحساب التاجر، وذلك فيما يخص العملية موضوع النزاع أو الدعوى والتي تمت بواسطة أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات.

8. تغيير الموقع:

- أ. يلتزم التاجر بعدم نقل أو نزع أي جهاز لنقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات التي تم تركيبها في فرع التاجر من موقعها إلى موقع آخر داخل الفرع أو أي مبنى آخر أو إلى فرع من فروع التاجر، بما في ذلك أي شعار أو مواد دعائية أو تسويقية دون موافقة خطية مسبقة من بنك التاجر. وفي حال تم ذلك، لا يحق للتاجر مطالبة بنك التاجر بفحص أو صيانة جهاز/الأجهزة أو أي مطالبات مالية بعد عملية النقل.
- ب. يتعهد التاجر بأن يبقى بنك التاجر على علم بمواقع الأجهزة/الجهاز وأي نقل لأجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات وإعادة تركيبها، سيتم بواسطة بنك التاجر في الوقت المناسب لذلك.
- ج. سيحمل التاجر كافة التكاليف والنفقات والمصاريف المتعلقة بنقل وإعادة تركيب أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات بالتفاوض مع بنك التاجر.

9. عرض المواد الترويجية:

يحصل التاجر على موافقة خطية من بنك التاجر قبل عرض أو نشر أي مواد ترويجية تحتوي على علامة الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" كما يتعهد التاجر بعرض علامة الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" على أجهزة خدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى"، وفي مواقع واضحة للعيان داخل فرع التاجر، ويحفظ التاجر بحق استخدام أو عرض علامة واسم الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" طالما بقيت هذه الاتفاقية سارية المفعول ولم تعلق أو تلغ أو إلى حين إخطار التاجر من قبل بنك التاجر بالتوقف عن هذا الاستخدام أو العرض، أيهما أقرب.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على التاجر ألا يعرض على أجهزة خدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" أي شيء كاذب أو خادع أو مضلل، أو يحمل تعليقات سلبية تتعلق بالخدمات المقدمة من الشبكة السعودية للمدفوعات مدى.

10. إلغاء الاتفاقية:

- أ. يبدأ سريان مفعول هذه الاتفاقية حال التوقيع عليها من قبل الطرفين، وتظل سارية المفعول حتى الوقت الذي يتفق عليه و/أو تبعاً للشروط المشار إليها في العقد، وبعد ذلك تجدد الاتفاقية تلقائياً لفترات أخرى مدة كل منها سنة واحدة ما لم يتم إلغاء هذا التجديد من جانب أي من الطرفين.
- ب. يحق للبنك التاجر في أي وقت يراه مناسباً بإلغاء هذه الاتفاقية والمطالبة ب.
- ج. يحق لبنك التاجر في أي وقت بإلغاء هذه الاتفاقية مباشرة وسحب الأجهزة من التاجر عند وقوع أي من الأسباب التالية:
 1. إذا أخل التاجر بأي من شروط وأحكام هذه الاتفاقية.
 2. في حالة صدور قرار بحل وتصفية شركة وأعمال التاجر.
 3. وفي حالة كون التاجر فرداً أو شركة تضامن، وأعلن التاجر أو المالك الوحيد للمنشأة أو أي من شركائه إفلاسه أو صدر بحقه أمر بتعيين حارس قضائي على ممتلكاته أو بإفلاسه.
 4. في حال عدم الوفاء بسداد رسوم ومستحقات أجهزة نقاط البيع لأكثر من ثلاثة (3) أشهر متتالية بدون عذر قانوني أو نظامي كأحد حالات القوة القاهرة.
 5. في حالة فرض أو صدور أمر قضائي بحجز أو مصادرة أو بيع أو وضع اليد على أي من ممتلكات أو أصول التاجر.
 6. إذا تم إلغاء السجل التجاري للتاجر لأي سبب من الأسباب.
 7. في حالة انتهاء السجل التجاري أو هوية التاجر يحق للبنك إيقاف أجهزة نقاط البيع التابعة للتاجر بحسب الأنظمة الصادرة في ذلك، وكما يحق للبنك إلغاء الاتفاقية بعد مضي (90) يوماً من انقضاء تلك الهوية.
8. إذا كان لدى بنك التاجر قناعة، وبناءً على تقديره الشخصي ارتكاب التاجر لأفعال غش، أو أفعال مخالفة أو سماح التاجر بهذه الأفعال مع علمه بها وفقاً لتقدير بنك التاجر الخاص، ودون أن يكون ملزماً بإبداء أي سبب، في إنهاء هذه الاتفاقية.
9. تصبح هذه الاتفاقية لاغية فوراً إذا توقف بنك التاجر عن تشغيل خدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات لأي سبب كان.
10. يتعهد التاجر بأن يعيد لبنك التاجر فوراً جميع المواد والكتب والسجلات وكل ما يتعلق بمعاملات وعمليات خدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات، ولا يجوز بعد ذلك استخدام علامة أو اسم الشبكة السعودية للمدفوعات.
11. يتعهد التاجر بالسماح لبنك التاجر بالدخول إلى فرع التاجر من أجل فصل أجهزة خدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات و/أو استعادة وإخراج الأجهزة وأي معدات أخرى ذات علاقة بخدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات، والتي ليست ملكاً للتاجر وأي مواد تحمل اسم أو شعار الشبكة السعودية للمدفوعات، وذلك بناءً على طلب البنك المعني. ويتعين على التاجر وعلى نفقته الخاصة، أن يساعد بنك التاجر في ممارسة حقوقه المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، وأن يبيدي كل تعاون مع البنك في هذا الخصوص.
12. من المعلوم والمتفق عليه في هذه الاتفاقية أن فسخ هذه الاتفاقية من قبل أي من الطرفين، لن يؤثر على أي حقوق أو مسؤوليات سابقة لأي من الطرفين.
13. إذا ورد تصدير من جانب بنك التاجر في تقديم خدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات، فإنه يمكن للتاجر طلب تحويل الاتفاقية إلى بنك معني آخر يختاره التاجر، وذلك بتقديم طلب إلى بنك التاجر الآخر يشرح فيه الأسباب المحددة لرغبته في تحويل الاتفاقية وبعد ذلك يطلب بنك التاجر هذا موافقة السلطات المصرفية لإتمام عملية التحويل.

14. إذا تعذر على البنك المستضيف استرجاع جميع الأجهزة المقدمة بعد فترة 15 يوماً من إنهاء الاتفاقية، يحق للبنك المستضيف أن يطلب تعويضاً بناءً على نتائج التفاوض المنفق عليه بين البنك والتاجر.
11. تكاليف التاجر لخدمات نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات:
في حالة عدم تحصيل الرسوم من التاجر، يحق للبنك سحب الجهاز من التاجر دون أي إشعار مسبق.
12. رسوم خدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات:
يبدأ تطبيق الرسوم الموجودة في الجدول أدناه فور تركيب الجهاز/الأجهزة لدى مواقع العميل:

رسوم شهرية			
الرسوم	التفاصيل		
SR 100	في حال لم تصل مجموع مبيعات جهاز نقاط البيع الشهرية إلى 14,999 ريال سعودي		
رسوم بطاقات الدفع			
الحد الأقصى	الرسوم	مبلغ العملية	الخدمة (للمعملة)
لا يوجد	0.70%	أقل من 100 ريال سعودي	خدمة بطاقات الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى"
SR 160	0.80%	100 ريال سعودي وأكثر	
SR 80	1.5%	للمعملة الواحدة	خدمة بطاقة الدفع الخليجية "GCC"
رسوم محطات الوقود			
مجاًناً		تاجر بلاتيني	
SR 0.07		فئات التاجر الأخرى	
رسوم مراكز التحويل ومراكز الصرافة وعمليات التحويل الدولي			
الحد الأدنى 1 SR والحد الأعلى 3 SR			
الرسوم	الخدمة (للمعملة)		
2.5%	خدمات البطاقات الائتمانية "CC" (فيزا-ماستر كارد-يونيون باي-ديسكفر-أمريكان اكسبريس)		
5%	بطاقة التقسيط الائتمانية من ماستر كارد		

13. تعديل الاتفاقية:

باستثناء ما تم النص عليه بوضوح في هذه الاتفاقية، فإن للبنك التاجر أن يضع شروطاً أخرى على هذه الاتفاقية أو على أي دليل إرشادي يقدمه بنك التاجر للتاجر يُضاف لهذه الاتفاقية أو أي جدول ملحق أو شروط إضافية أو ملحق إضافي لهذه الاتفاقية، وذلك بإعطاء التاجر مهلة زمنية للتطبيق. ويعتبر استمرار استخدام التاجر للجهاز قبلاً لهذه الشروط. وهنا يجب أن تمنح المهلة الزمنية للبدء الفعلية للتطبيق كما يلي:

طبيعة التعديل	طريقة الإشعار	الإطار الزمني
فرض رسوم أو أسعار جديدة	كتابة خطية أو إلكترونية أو من خلال وسيلة إعلانية، الموقع الرسمي لبنك التاجر على شبكة الانترنت	على الأقل (30) يوماً قبل بداية تطبيق التعديلات الجديدة. وفي حالة عدم رد التاجر ضمن الإطار الزمني المحدد (30) يوماً، تعتبر الرسوم الجديدة سارية المفعول من تاريخ الإشعار
تعديل على رسوم أو أسعار قائمة	كتابة خطية أو إلكترونية أو من خلال وسيلة إعلانية، الموقع الرسمي لبنك التاجر على شبكة الانترنت	على الأقل (30) يوماً قبل بداية تطبيق التعديلات الجديدة. وفي حالة عدم رد التاجر ضمن الإطار الزمني المحدد (30) يوماً، تعتبر الرسوم الجديدة سارية المفعول من تاريخ الإشعار
أي تغيير قد يطرأ على الشروط والأحكام	كتابة خطية أو إلكترونية أو من خلال وسيلة إعلانية، الموقع الرسمي لبنك التاجر على شبكة الانترنت	على الأقل (30) يوماً قبل بداية تطبيق التعديلات، باستثناء الحالات التي تتطلب تغييراً ميكزاً أو فورياً، والتي تفرض تحت القوانين ذات الاختصاص أو أنظمة السوق ذات العلاقة. ففي مثل هذه الحالات، سيتم الإشعار بحد أقصى اليوم الفعلي لبداية تطبيق التغيير

14. القانون الذي يحكم هذه الاتفاقية:

تخضع هذه الاتفاقية وتفسر وفقاً للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية. ويحال أي نزاع ينشأ بموجبها إلى لجنة المنازعات والمخالفات المصرفية والتمويلية في المملكة العربية السعودية.

15. التوافق مع معيار صناعة بطاقات الدفع PCI Compliance

- أ. يقدم بنك التاجر للتاجر التدريب المناسب على القواعد الخاصة باستخدام جهاز إدخال الأرقام الشخصية السرية والتي تتعلق بصناعة بطاقات الدفع فيما يتعلق بالتزامات التاجر وهو تدريب أولي تليه تدريبات أخرى في أوقات منتظمة ومناسبة وأيضاً عندما تحدث تغييرات متعلقة بمثل هذه القواعد.
- ب. يتأكد بنك التاجر من دوام إطلاع التاجر على ما هو جديد أو على أي تغييرات ذات علاقة بالتشريعات وقواعد الالتزام الخاصة باستخدام جهاز إدخال الأرقام الشخصية السرية أو كل ما يتعلق ببطاقات الدفع، أو بمعيار حماية بيانات صناعة بطاقات الدفع.
- ج. يلتزم التاجر بمعايير ومبادئ إدخال الأرقام الشخصية السرية لبطاقات الدفع وأيضاً بمعايير أمن بيانات بطاقة الدفع، وتشريعاتها الصادرة فيما يتعلق بتأسيس وتطبيق ضوابط الحماية المطلوبة.
- د. يتأكد التاجر من إطلاع الموظفين المختصين (الحاليين والمستجدين) بمسؤولياتهم فيما يتعلق بقواعد الالتزام الخاصة بإدخال الأرقام الشخصية السرية لبطاقات الدفع، ومعايير أمن بيانات بطاقات الدفع.
- هـ. يجب على التاجر أن يوضح قواعد الالتزام الخاصة بإدخال الأرقام الشخصية السرية لبطاقات الدفع وكذلك معايير أمن بيانات بطاقات الدفع، والمحافظة على المعايير الضرورية لاجتياز شهادة الاختبارات الدورية لمدى الالتزام بنجاح.
- و. يجب أن يقوم التاجر بإشعار بنك التاجر فور التحقق من انتهاك معايير الحماية، وأيضاً يجب على التاجر تقديم كل ما هو ضروري لمساعدة بنك التاجر وموظفيه المختصين من التحقيق في الأدلة والبراهين المطلوبة لإثبات اختراق الحماية.
- ز. يلتزم التاجر بموجب هذه الاتفاقية بالحماية الكاملة للبنك المعني وعدم تحميله أي مسؤولية، قانونية كانت أو غيرها، عن أي دعوى أو مطالبات أو تكاليف أو مصاريف أو أضرار أو خسائر بما في ذلك الخسائر أو الأضرار التراكمية أو خسارة الأرباح، التي قد يتعرض لها أو يتكبدها بنك التاجر بسبب عدم التزام التاجر بقواعد إدخال الأرقام الشخصية السرية لبطاقات الدفع أو بمعيار أمن بيانات بطاقات الدفع.
- ح. إضافة إلى تعليق الخدمة وفقاً للمادة رقم 34 أدناه ودون إخلال بالمادة 35، يحتفظ بنك التاجر بحق إنهاء هذه الاتفاقية مع التاجر في حالة قيام التاجر بالآتي:

1. رفضه قبول أو اتخاذ أي إجراء احترازي مطلوب تملبه عليه التزاماته بمعيار ومبادئ إدخال الأرقام الشخصية السرية لبطاقات الدفع أو بمعيار أمن بيانات بطاقات الدفع.
2. إخفاؤه في المحافظة والالتزام بقواعد ومعايير ومبادئ إدخال الأرقام الشخصية السرية لبطاقات الدفع أو بمعيار أمن بيانات بطاقات الدفع، أو/والفشل في اجتياز اختبارات الالتزام.
3. فرض الغرامات المستمرة عليه أو استلامه التنبيهات والتحذيرات المتعلقة بالتزوير بخصوص أي عملية من قبل نظام المدفوعات العالمي، والتي من خلالها قد يطلب من بنك التاجر اتخاذ الإجراء اللازم ضد التاجر؛ نظراً لعدم الالتزام بتلك القواعد والمعايير المذكورة أو الاشتباه في مبالغ العمليات أثناء عملية التسوية.

16. بطاقات البنوك الأخرى:

بناءً على حق التاجر وحده في تشغيل أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات في فرع/فروع عمله، فإن على التاجر قبول البطاقات المصرفية الأخرى الصادرة من مؤسسات مصرفية متوافقة ومعتمدة من الشبكة السعودية للمدفوعات أو بالتوافق مع أي اتفاقات أخرى (على سبيل المثال لا الحصر البطاقات الولية، وغيرها). ويمكن أيضاً أن يطلب ممثلو البنوك الأخرى أو أي بنك مصدر لبطاقة أخرى من التاجر السماح بإجراء المعاملات بهذه البطاقات؛ حتى يحين الوقت الذي يمكن فيه التوقيع على اتفاقية خدمات تاجر مناسبة. وبدون مثل هذا الاتفاق، يتعهد التاجر بتعويض بنك التاجر أو/والبنك المصدر لبطاقة الدفع الأخرى عن جميع الإجراءات والمطالبات والخسائر والرسوم والمصاريف والأضرار التي يتكبدها البنك نتيجة لمثل هذا الإجراء.

الملحق (1) أحكام وشروط اتفاقية قبول بطاقات الدفع العالمية (فيزا، ماستركارد، ديسكفر، يونيون باي، أمريكان اكسبرس) عبر أجهزة نقاط البيع والإدخال اليدوي:

حقوق والتزامات التاجر:

على التاجر أن يتعهد ويلتزم بما يلي:

- أ. عدم تصوير البطاقات الائتمانية أو نسخها أو تسجيل المعلومات السرية فيها. مراعاة عدم استخدام العميل للبطاقات الائتمانية بطريقة عشوائية وغير صحيحة مثل أن يستخدم العميل أكثر من بطاقة ائتمانية مع عدم معرفة الرصيد المتاح.
- ب. أن يحدد رقم الحساب الجاري الذي سيضاف إليه نتائج العمليات التي تتم باستخدام بطاقات فيزا وماستركارد وديسكفر ويونيون باي وأمريكان اكسبرس، كما يجب عليه تحديد الأشخاص المفوضين بالتوقيع على الحساب وإبلاغ البنك خطياً؛ على أن يستخدم ذلك الحساب فقط لهذا الغرض.

أن يتأكد من:

ج. صلاحية البطاقة المقدمة له:

- أن البطاقة تحمل شعار فيزا/ماستركارد/ديسكفر/يونيون باي/أمريكان اكسبرس.
- عدم وجود آثار تعديل أو تشويه أو تحريف على البطاقة.
- مطابقة توقيع حامل البطاقة على قسيمة الشراء مع توقيعه الموجود على ظهر البطاقة المقدمة للشراء، وأن يلتزم بتعليمات البنك المركزي من حيث مطابقة هوية حامل البطاقة مع حامل البطاقة الائتمانية وأن يتأكد من أن البطاقة الائتمانية غير مزورة أو مسروقة.
- مقارنة الاسم البارز على البطاقة مع الاسم المدون في الهوية أو أي مستند رسمي آخر مثل الهوية الوطنية أو الإقامة أو جواز السفر والتأكد من تطابقهما.
- في حال عدم إثبات وجود البطاقة و/أو حامل البطاقة فسيتمثل التاجر مبلغ العملية/العمليات عند اعتراض حامل البطاقة الحقيقي على تلك العملية/العمليات ودون أن يكون للتاجر حق الاعتراض.

د. يتعهد التاجر للبنك بما يلي:

- عدم تحميل حامل البطاقة أي جزء من الرسوم التي قد يكون التاجر مسؤولاً عن دفعها بموجب هذه الاتفاقية، سواء بزيادة الأسعار أو رسوم يفرضها بنك التاجر على التاجر أو غير ذلك أو دفع أي تكلفة تمويل مطلوبة تتعلق بالبطاقات المستخدمة عبر أجهزة نقاط (بطاقات ماسترد كارد، فيزا، ديسكفر كارد، يونيون باي وأمريكان اكسبرس)
- عدم تجزئة مبلغ الشراء إلى عدة عمليات لتجنب الحصول على التوفيق من البنك.
- عدم تقديم سلف نقدية أو ما شابهها لحملة البطاقات البلاستيكية المعتمدة.
- عدم الإفصاح عن أي معلومات تعطى له أو رقم حساب لأي جهة وبأي شكل من الأشكال إلا للبنك أو الشركة المصدرة للبطاقة ذات العلاقة.
- بعد إتمام كل عملية شرائية على الجهاز، يجب مقارنة الأرقام الأربعة الأخيرة البارزة على البطاقة الائتمانية مع رقم البطاقة المطبوع على إيصال العملية. وفي حال اختلاف الرقم، فإن البطاقة تكون غير نظامية، ويحرص التاجر ألا يسلم البضاعة أو الخدمة المباعة إلى حامل البطاقة، ويتم التواصل فوراً مع البنك في هذا الخصوص.
- عدم إدخال بيانات البطاقة يدوياً عن طريق جهاز نقاط البيع حتى في حال طلب الجهاز ذلك.
- أن يحتفظ بقسائم البيع الموقعة من حاملي البطاقات والمستندات ذات العلاقة من فواتير وحجوزات وخلافه لمدة سنتان. كما يتعهد التاجر بتقديمها للبنك عند الطلب في خلال المدة وطريقة الإرسال المحددين بالطلب المقدم من قبل البنك، مع استمرار مسؤولية التاجر عن ذلك، حتى في حال إلغاء أو تعديل هذه الاتفاقية لأي سبب كان.
- يجب أن يراعي التاجر أن أي مبالغ ترد لحامل بطاقة معتمدة (فيزا / ماستركارد/ديسكفر/يونيون باي/أمريكان اكسبرس) لقاء عمليات تمت باستعمال جهاز نقاط البيع، يجب ان تعالج من خلال وظيفة "إعادة" كما هو موضح في دليل تشغيل جهاز نقاط البيع، ويلتزم التاجر بعدم إعطاء مبالغ نقدية لحاملي البطاقات في حالة عدم اكتمال عملية إعادة المبلغ.
- يجب على التاجر عدم استخدام خاصية الإلغاء بل يستخدم عملية الاسترداد لإعادة الفرق إلى حامل البطاقة في حال تم تمرير مبلغ أعلى من مبلغ العملية المطلوب.
- لتوثيق العملية الأصلية يجب على التاجر أن يطلب من حامل البطاقة إيصال العملية أو وثائق مماثلة كدليل على معاملة الشراء الأصلية. إذا لم يكن الإيصال الأصلي متوفراً، فقد يعود التاجر إلى سياسته وإجراءاته الداخلية في أخذ قرار الاسترداد ام لا.
- يجب على التاجر في حال استرداد كامل المبلغ أو جزئي أن يفعلوا ذلك فقط للبضائع التي تم إرجاعها أو الخدمات الملغاة أو تعديل السعر المتعلق بشراء نقاط البيع السابقة.
- يجب على التاجر التأكد من الكشف عن عمليات الإرجاع والمبالغ المستردة في شكل واضح ومرئي بالقرب من موقع محطة نقاط البيع، بما في ذلك إشارات واضحة إلى المستندات المطلوبة كدليل على معاملة الشراء الأصلية.
- يجب على التاجر فتح بلاغات عمليات بطاقات الائتمان على حدة مع إرسال صورة العملية فقط دون الموازنة.
- فيما يخص عمليات فيزا و ماستركارد وديسكفر و يونيون باي وأمريكان اكسبرس، يتعهد التاجر بتحمل مبالغ الاعتراضات الخاصة ببطاقات الدفع في كافة الحالات التي يخالف فيها أي بند من بنود العقد، وبخاصة في الحالات إذا تم فتح بلاغ بعد 3 أيام من تاريخ العملية أو لعدم وجود توقيع حامل البطاقة على القسيمة لا تحمل رقم تفويض أو تم تعديل/تسجيل بيانات حامل البطاقة يدوياً على القسيمة.
- يتعهد التاجر خلال فترة يحددها بنك التاجر و/أو تضعها أي مؤسسة للبطاقات ذات الصلة بأنه وبعد أي إنهاء لهذا الاتفاق، يصبح التاجر مسؤولاً تماماً عن جميع التكاليف والتسويات المالية الناتجة عن المعاملات الواردة تبعاً لهذا الاتفاق. وعند الإنهاء، وإذا ما اقتضى بنك التاجر ذلك، فإنه يمكن للتاجر أن يحتفظ بحساب الضمان لدى بنك التاجر. وسيتم تحديد المبلغ المطلوب في حساب الضمان هذا من جانب بنك التاجر في فترة لا تتجاوز المدة المحددة من قبل بنك التاجر و/أو أي قواعد تضعها أي مؤسسة للبطاقات ذات الصلة لتحميل التكاليف الفعلية وحجم التسويات المالية. وسوف تستخدم هذه الأموال لتسوية وخضم المبالغ الناتجة عن التسويات وقت أو بعد تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية. وسيقوم بنك التاجر برد الأموال المتبقية للتاجر في موعده لا يتجاوز الفترة المحددة من قبل بنك التاجر و/أو أي قواعد تضعها أي مؤسسة للبطاقات ذات الصلة بعد انتهاء الاتفاقية. وإذا كانت الأموال غير كافية لتغطية حساب الضمان أو تحمل التكاليف والتسويات وفقاً لهذا الاتفاق، يتوجب على التاجر أن يدفع على الفور إلى بنك التاجر بناءً على طلب من الأخير لتغطية هذه النفقات. وهنا يجب أن تستخدم سجلات بنك التاجر كدليل على تغطية هذه التكاليف والتسويات المالية، ولا يحق للتاجر أن يعترض على أي من هذه السجلات.
- يقر التاجر أن بنك التاجر سيسوي جميع معاملات الرسوم والتسوية مباشرة مع التاجر وفقاً لاتفاقية خدمات التجار المبرمة بين بنك التاجر المقدم للخدمة والتاجر.
- يجب فتح البلاغات للبطاقات الائتمانية خلال 7 أيام من تاريخ العملية. عدم ممانعة التاجر في خصم قيمة العملية من الحساب مباشرة في حالة اعتراض حامل البطاقة، وبخاصة عند مخالفة التاجر لأي بند من بنود العقد.
- ويقر التاجر بأن بنك التاجر غير مسؤول بأي حال من الأحوال عن نتيجة تطبيق (أو سوء تطبيق) البنود أعلاه وإشهاداً على ما تقدم، قام أطراف هذه الاتفاقية بالتوقيع على هذه الاتفاقية بواسطة ممثلهم المفوضين شرعاً ونظاماً، وبالتوقيع على هذا العقد، يقر ويوافق جميع الأطراف على جميع الأحكام الواردة فيها ومنها خصم رسوم خدمة على التاجر لكل عملية شراء يتم تنفيذها من بطاقات الدفع العالمية على أجهزة نقاط البيع كما هو موضح في الجدول أدناه: